تحقيق التنمية من خلال رؤية قطر 2030

حمد فالح الشهواني
طالب بسلك الدكتوراه بجامعة عبد المالك السعدي بطنجة
المغرب

ABSTRACT

The State of Qatar has incorporated these goals into the core of its vision and future aspirations, making them an essential part of its 2030 Agenda. The country is committed to leaving no one behind, and the Sustainable Development Goals (SDGs) have been integrated into its development strategies. A National Committee for the SDGs has been established, and all stakeholders share responsibility for implementing the SDGs at the national level, monitoring progress towards the goals, engaging relevant stakeholders, reporting periodically on the country's achievements, developing a comprehensive action plan, and ensuring that these goals align with Qatar's National Development Priorities 2030.

ملخص:

لقد تضمنت دولة قطر هذه الأهداف في صلب رؤيتها وطموحاتها المستقبلية وجعلتها جزءاً أساسياً في أجندتها 2030، والتزمت الدولة بعدم ترك أحد خلف الركب، وتم إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن استراتيجيات التنمية. وتم تشكيل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، وتتشارك جميعها مسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ورصد التقدم المحرز بشأن الأهداف، وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين، ورفع التقارير الدورية عن إنجازات الدولة بالإضافة إلى بناء خطة عمل شاملة وضمان مواءمة هذه الأهداف مع أولويات التنمية الوطنية لدولة قطر 2030.

مقدمة:

لقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة في عام **2015** وتم تحديد تاريخ تحقيقها بحلول عام **2030**، وتمثل خارطة الطريق من أجل تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة، وتضم أهداف التنمية المستدامة **17** هدفاً مترابطاً وتمثل جزءاً من قرار الأمم المتحدة يسمى "جدول أعمال **2030**"، وتتضمن أهداف التنمية المستدامة أربع ركائز أساسية ألا وهي البيئة، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، الشراكات. والميزة الفريدة في أهداف التنمية المستدامة أنها أول اتفاقية تلتزم بها **193** دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة، حول العالم وبات على كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وضع خطة عمل وطنية توضح من خلال خططها المستقبلية لتطبيق أهداف التنمية المستدامة.

تعد أهداف التنمية المستدامة بمثابة أجندة عمل واسعة النطاق على مستوى دول العالم وتتطلب تعاوناً وثيقاً بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المجتمع بأكمله لتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات التي تعزز جودة الحياة في نهج مستدام. كما توفر أهدافاً وموجهات محددة لكافة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة لتضمينها في خطط عملها الوطنية مع التركيز على التحديات البيئية التي يواجها العالم.

لقد تضمنت دولة قطر هذه الأهداف في صلب رؤيتها وطموحاتها المستقبلية وجعلتها جزءاً أساسياً في أجندتها **2030**، والتزمت الدولة بعدم ترك أحد خلف الركب، وتم إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن استراتيجيات التنمية. وتم تشكيل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، وتتشارك جميعها مسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ورصد التقدم المحرز بشأن الأهداف، وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين، ورفع التقارير الدورية عن إنجازات الدولة بالإضافة إلى بناء خطة عمل شاملة وضمان مواءمة هذه الأهداف مع أولويات التنمية الوطنية لدولة قطر **2030**.

في العقود القليلة الأخيرة، بدأت الدول تعتمد على برامج واستراتيجيات متوسطة وبعيدة المدى من أجل تحقيق أهدافها التنموية، لأن العمل المحكوم بخطط واستراتيجيات واضحة من طرف الحكومات يأتي بنتائج جيدة تعكس طموحات الشعوب عكس العمل العشوائي الذي لا يستند على أية استراتيجيات. وفي هذا الصدد، كباقي دول العالم، اعتمدت دولة قطر على رؤية الشاملة للتنمية اطلق عليها "رؤية قطر الوطنية 2030[1]"، حيث تهدف هذه الرؤية إلى تحويل قطر إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل. من خلال التغلب على خمس تحديات تتمثل في كيفية التحديث مع المحافظة على التقاليد، وتلبية احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة، وكذلك الموازنة بين النمو المستهدف والتوسع غير المنضبط، وتحديد مسار التنمية وحجم ونوعية العمالة الوافدة المستهدفة، وأخيرا، العمل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وتنميتها.

أما في المغرب فإنه يعتبر البرنامج العالمي 2030 لأهداف التنمية المستدامة كإطار شامل للتنمية يتقاطع في معظم طموحاته مع المشروع المجتمعي الذي يتطلع إليه المغاربة والذي تم تحديد خطوطه العريضة ومبادئه من طرف جلالة الملك محمد السادس . يتم تنفيذ هذا البرنامج ، بالطبع ، مع مراعاة تدابير التمويل المحددة من طرف برنامج عمل أديس أبابا حول تمويل التنمية ، وأهداف اتفاق باريس حول المناخ ، و إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث . لقد انخرط المغرب ، في الواقع ، منذ بداية سنوات الألفية الثانية في مشاريع مجتمعية كبرى للتنمية المستدامة ، ومع قدوم البرنامج العالمي لأهداف التنمية المستدامة ، تعززت خيارات المغرب واتخذت الإصلاحات والاستراتيجيات المعتمدة أبعادا جديدة . وتتمحور المنهجية المعتمدة من طرف المغرب من أجل تنفيذ هذا البرنامج، حول مقاربات هيكلية، مرتكزة على تعزيز حقوق الإنسان، والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، والجهوية المتقدمة ذ، والتماسك الاجتماعي والترابي، والمشاركة المواطنة وكذا تطوير الشراكات الإستراتيجية خاصة الشراكة جنوب - جنوب والشراكة الثلاثية الإطار السياسي والمؤسساتي خلال سنة 2016، خلصت الاستشارة الوطنية الأولى حول ملاءمة أهداف التنمية المستدامة مع السياق الوطني.

ولمعالجة هذا الموضوع نقترح الإشكالية التالية:

ماهي الآليات التي تتبناها قطر في تحقيق التنمية المستدامة؟

خطة البحث:

المحور الأول: الإطار العام للتنمية

المحور الثاني: ركائز التنمية في قطر

المحور الأول: الإطار العام للتنمية

تعتبر قضية التنمية من أهم القضايا التي أخذت حيزا كبيرا من النقاش من طرف مخططو السياسة العامة وقادة المجتمعات باختلاف مشاربهم الفكرية والايديولوجية، وبات هذا المفهوم يعرف انتشارا واسعا غطى على غيره من المفاهيم لفترات غير يسيرة من الزمن.

يشير مفهوم التنمية إلى النمو والتغيير في ظل التأثيرات المختلفة. كما أن من التعريفات التي أعطيت لهذا المفهوم نجد أن عملية التنمية هي مسار طويل ومتدرج تحدث في زمن ليس باليسير باعتبارها ظاهرة تتسم بالعمومية تشمل جميع فروع النشاط وتظهر في شكل تغيرات عميقة ومستمرة، ولذلك نجد أن التنمية ظهرت في الدول الرأسمالية بشكل متتالي بدأن بالمرحلة التجارية، ثم المرحلة الصناعية، فالمرحلة المالية"[2].

وتختلف التنمية عن النمو فهذا الأخير عبارة عن زيادة متتالية في المؤشرات الاقتصادية في مقدمتها الدخل القومي، بينما التنمية هي زيادة في قيمة السلع والخدمات أكثر من عدد السكان، أما بالمعيار السياسي فإنها تعني تبني نفس سياسة الدول المتقدمة والاهتمام بالسياسة الاجتماعية من خلال العناية بالجانب الصحي والسكن والتعليم والقضاء على مسببات الفقر[3].

وقد ظهر مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية خصوصا في دول أسيا وافريقيا، مرتبطا بعملية إعادة تنمية هذه الدول التي خرجت منهكة من الاستعمار، وكانت أساسا تعاني من البون الشاسع بينها وبين دول الشمال والتخلف التي تعانيه في مختلف المجالات.

وكان مفهوم التنمية في البدايات يدل على علم الاقتصاد للدلالة على عملية تطوير المجتمع عبر إحداث مجموعة من التغيرات؛ تمر عبر منح المجتمع القدرة على التعلم والتطور الذاتي المستمر دون التحكم فيه من الخارج، بما فيها تحسين قدراته التنموية وتحقيق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي، مع حسن توزيع عائد استغلال مقدراته. وقد انتقل مفهوم التنمية بعد ذلك إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ من خلال أنه يهتم بتطوير بلدان الجنوب نحو مزيد من الديمقراطية.

تعريف التنمية يصطدم بمجموعة من الاكراهات خاصة وأن تعريفها يختلف من باحث لأخر ومن بيئة لأخرى، فكل يراها من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها، ومع ذلك يمكن تعريف التنمية انطلاقا من: معيار الدخل، وهو أحد المعايير المهمة في تحديد مفهوم التنمية، كذلك تعريف التنمية انطلاقا من التغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي أي من خلال تطور الاقتصاد، والتنمية كعملية حضارية تجمل كل مقومات الحضارة الانسانية[4].

لقد كان مفهوم التنمية[5] واسع الاستعمال خصوصا من طرف دول العالم الثالث، وذلك منذ أواخر الأربعينيات وحتى أواخر الستينيات من القرن العشرين؛ باعتباره مفهوما يسعى إلى الزيادة في مستوى الدخل الفردي وذلك من خلال زيادة الإنتاج عبر سياسة مشجعة للاستثمار والادخار، وبالتالي كانت التنمية مرادفة للنمو الاقتصادي. إلا أن الدراسات الحديثة بينت قصور هذا التعريف وانتقلت إلى مفهوم أكثر شمولية يستوعب التحديات الجديدة. كما أن الإجراءات التي تنفيذها لم تؤدي إلى تحسن الأوضاع، بل فاقم منها وتدنى مستوى المعيشة ولم تستفد قطاعات واسعة من السكان من ثمار التنمية خصوصا وأن مجمل مشاريع التنمية وضعت في ظل المشروطية الاقتصادية التي فرضتها أجندة البنك الدولي والصندوق الدولي.

لقد ازداد الاهتمام بقضية التنمية في بداية الثمانينات من قبل العديد من دول العالم لما لها من أهمية كبيرة على تحسين جودة الحياة، وما لها من تأثير على حل مشكلات الفقر والجوع ونُدرة الموارد التي كان يعاني منها دول العالم الثالث، وما لها من انعكاس على العلاقة بين دول الشمال ودول الجنوب، لذلك أقر البنك الدولي بأن مفهوم التنمية يجب أن يتم وفق أليات الشفافية، والمشاركة الموسعة لمختلف الفاعلين في الدولة، وأن تكون أهداف التنمية نابعة من الدولة ذاتها لا من الهيئات المانحة للمساعدات.[6]

المحور الثاني: ركائز التنمية في قطر

في قطر فإن التنمية تأتي في قلب اهتمامات الدولة من خلال هذه رؤية قطر الوطنية 2030، باعتبارها رؤية استراتيجية وخارطة طريق لما يجب أن تكون عليه قطر في أفق السنوات المقبلة، حيث وضعت هذه الرؤية نصب عينيها التنمية بشتى أبعادها كركيزة أساسية يجب الوصول إليها وتحقيق كافة أهدافها خصوصا التنمية المستدامة حيث تعرِّف هذه الأخيرة، بشكل مختصر، بأنها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال المقبلة[7].

وفي تطبيق هذه الرؤية وتنزيل مضامينها أصدرت الحكومة القطرية العديد من الاستراتيجيات المواكبة لهذه الرؤية، حيث تم إصدار استراتيجية التنمية الوطنية الأولى للفترة 2011 – 2016. حيث تتضمن أربع ركائز[8]:

- التنمية البشرية : تطوير وتنمية سكان قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مُزدهر." ويلاحظ هنا أن التنمية البشرية لكل سكان قطر، مواطنين 12% ووافدين 88% من إجمالي السكان دون تركيز على المواطنين وإعادة دورهم في المجتمع باعتبارهم التيار الرئيسي.
- التنمية الاجتماعية: تطوير مجتمع عادل وآمن مُستند على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى ولعب دور هام في الشراكة العالمية من أجل التنمية.
- التنمية الاقتصادية: تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على تلبية احتياجات مواطني قطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل وتأمين مستوى معيشي مرتفع.
- التنمية البيئية: إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة".

وتختم الاستراتيجية تأكيدها على الرؤية بذكر التحديات الرئيسية المتمثلة في الموازنة بين الخيارات التالية –:

- ✓ التحديث والمحافظة على التقاليد.
- ✓ احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة.

وهكذا نجد استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 باعتبارها خارطة طريق، تجعل التنمية وأساليب تحقيقها عبر مقاربة تشاركية من خلال أن وظيفتها الجوهرية في متابعة وتنفيذ الاستراتيجية تعود لعدة فاعلين سواء من القطاع العام أو من القطاع الخاص، كما يشرك مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية في تبني وتنزيل هذه الاستراتيجية.

كما أصدرت قطر استراتيجية التنمية الوطنية الثانية للفترة 2018 – 2022، التي تمنح دولة قطر فرصة لتسليط الضوء من الناحية الاستراتيجية على مساهمتها الهامة للغاية في الشراكة العالمية من أجل التنمية، بما في ذلك المساعدات الإنسانية والإنفاق الكبير على المساعدات الإنمائية. وتدعم استراتيجية قطر للتعاون الدولي تنفيذ الهدف المتعلق، بتعزيز عملية تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول ذات الدخل المنخفض، وتتفق مع الأهداف العالمية لأجندة للتنمية المستدامة 2030 السالفة الذكر، وتدعم الشراكة العالمية من أجل التنمية للقضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية، وهذه الاستراتيجية منفتحة على جميع الشركاء المعنيين، ومنهم القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية والاواسط الأكاديمية ومراكز البحوث ، والمجتمع المدني في الشراكة المنشودة في تنفيذ نتائج مقررات المؤتمرات الدولية والإقليمية، ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة واستعراضاتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين ذات العلاقة ، ولا سيما في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ، ومن أجل المنفعة المتبادلة ، حيث تنص رؤية قطر الوطنية 2030 على أن دولة قطر عضو مسؤول في المجتمع الدولي، يسهم في إحلال السلام والأمن العالميين عن طريق مبادرات

سياسية ومساعدات تنموية وإنسانية. وإن مشاركة قطر الفعالة في التعاون الفني في المجالات الإنمائية والإنسانية، وتحديد المجالات المواضيعية المطلوب التركيز عليها ، والدول ذات الأولوية، كل ذلك يسهم في إقامة مجتمعات تسودها العدالة الاجتماعية، وأقل عرضة للانخراط في الصراعات المسلحة. والجدير بالذكر هنا أن دولة قطر مهتمة بشكل كبير كذلك بالهدفين الإنمائيين 11 و16 بشأن إقامة مجتمعات آمنة متكاملة ومسالمة[9].

وعن منهجية إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثانية التي غطت جميع القطاعات بالدولة، فقد تم إعدادها بمشاركة جميع الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، وفق منهجية واضحة اعتمدت على تحليل الوضع الراهن، والمقارنات المرجعية الإقليمية والدولية، بعد أن حددت بها أولويات ونتائج وأهداف تنموية واضحة سعيا لتحقيق "رؤية قطر الوطنية 2030".

وتُعدّ الاستراتيجيتان الأولى والثانية خطتين خمسيتين ضمن رؤية قطر 2030، التي أطلقت سنة 2008. وستتلوها استراتيجيتان تنمويتان أخريان للوصول إلى 2030.

وعلى مستوى القطاعات فقد تم إصدار العديد من البرامج والاستراتيجيات منها الخطة الاستراتيجية المستدامة لوزارة البلدية والبيئة 2018-2022[10]، كما أصدرت نفس الوزارة استراتيجية قطر الوطنية للأمن الغذائي 2018 - 2023[11]. كما أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة برنامج توفير المخزون الاستراتيجي للسلع التموينية والاعلاف في نوفمبر 2015[12].

بالإضافة إلى ذلك أصدرت وزارة الثقافة والرياضة استراتيجيتها 2018-2022[13] التي تهدف إلى الحفاظ على التراث الثقافي وتعليم النشء مواهب الرياضة. وكذلك الأمر بالنسبة وزارة الداخلية التي أصدرت استراتيجيتها 2018-2022[14]...وهي تشابه إلى حد ما المخططات والاستراتيجيات التي تبناها المغرب مثل مخطط المغرب الأخضر 2020 وكذلك، مخطط اليوتيس للصيد البحري 2020، وأيضا رؤية 2015 للصناعة التقليدية، ناهيك عن مخطط التسريع الصناعي(2014-2020)، والمخطط الطاقي في أفق 2030 وغيرها من المخططات التي تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة تحقق ما نصت عليه الأمم المتحدة في خلق توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

خاتمة:

تعد التنمية الأساس الذي يعتمد عليه تقديم خدمات الدولة للمواطنين بشكل منظم ومستمر، على أسس واضحة في مختلف قطاعات الحكومة. وقد بذل العلماء جهدهم لوضع القواعد الحاكمة التي تضمن ذلك، لأنه إذا توافرت هذه القواعد، ستزدهر الخدمات وسيشعر العاملون في قطاع الخدمات الحكومية بالاستقرار والطمأنينة، مما يدفعهم لتقديم أفضل مستويات الخدمة للمواطنين. وتعتبر الخدمات الحكومية، وخاصة في قطاع الأمن، من أبرز احتياجات المواطنين لتنظيم حياتهم اليومية. ومن المهم أن نلاحظ أن تطبيق القواعد الحاكمة على أرض الواقع يؤدي إلى ضرورة إضافة أو تعديل بعض القواعد بما يتماشى مع المتغيرات العامة والخاصة.

الهوامش:

[1] رؤية قطر الوطنية 2030، تم اعتمادها بموجب القرار الأميري رقم (44) لسنة 2008.

[2] – صالح زياني، مقياس السياسات الاقتصادية والتنمية بعنوان: مدخل عام حول التنمية، قسم العلوم السياسية، منشورات جامعة باتنة، 2015. ص 20

[3] – المرجع نفسه. ص 25

[4] – صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2016، ص 90.

[5] الأمين عبد الوهاب: التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، الطبعة الأولى، دار حافظ للنشر والتوزيع – المملكة العربية السعودية – جدة، 20114 م. ص 52

[6] جعفر محمد رائد، التنمية الإنسانية الواقع والممكن، دار الوفاء الكبرى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2019، ص 59

[7] – الموقع الإلكتروني لجهاز التخطيط والإحصاء – بند استدامة الازدهار الاقتصادي،
https://www.psa.gov.qa/ar/nds1/Pages/Overview.aspx – دخول 2020/03/25.

[8] https://www.psa.gov.qa/ar/knowledge/Documents/NDS2Final.pdf

[9] https://hukoomi.gov.qa/ar/downloadable/qatar-second-national-development-strategy-2018-2022

[10] http://www.mme.gov.qa/cui/view.dox?siteID=1&id=738&contentID=5804
http://www.mme.gov.qa/pdocs/cview?siteID=1&docID=14466&year=2018

[11] http://www.mme.gov.qa/cui/view.dox?siteID=1&id=738&contentID=7483

[12] https://www.moci.gov.qa/mec_news/%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9

[13]https://www.mcs.gov.qa/wpcontent/uploads/2021/02/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-.pdf

[14]https://portal.moi.gov.qa/wps/wcm/connect/ff08b7a4-a508-4751-b387-7a0025301f50/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9+%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf?MOD=AJPERES